A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国粮食及农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المشاورة التقنية بشأن أداء دولة العلم

روما، إيطاليا، 2–6 مايو/أيار 2011

أرني م. متيسن (Árni M. Mathiesen)
المدير العام المساعد
إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

عُمتم صباحاً حضرات السيدات والسادة:

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحّب بكم اليوم نيابة عن الدكتور جاك ضيوف، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، للمشاركة في هذه المشاورة التقنية.

إننا ندرك جميعاً أنّ دول العلم هي المسؤولة بالدرجة الأولى بموجب القانون الدولي عن ممارسة الرقابة الفعلية على سفن الصيد التابعة لها وعن كفالة الامتثال للقوانين ذات الصلة وعن اتخاذ ما يلزم من إجراءات لصون الموارد وإدارتها. غير أنه على مرّ العقد الماضي، ساورت المجتمع الدولي مخاوف متزايدة إزاء أداء العديد من دول العلم في سياق وفائها بالتزاماتها الدولية والذي لم يكن بالمستوى الكافي. فهذه الدول عاجزة أو غير راغبة في ممارسة رقابة فعلية على أساطيل الصيد التابعة لها، علماً أنّ العديد منها يقوم بعمليات صيد غير قانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وأنشطة ذات الصلة في مناطق واقعة خارج نطاق الاختصاص الوطني لدولة العلم: أي في أعالي البحار أو في مناطق خاضعة لسيادة دول أخرى أو لاختصاصها.

ونتيجة لهذا، تحوّل عبء مراقبة هذه الأساطيل أكثر فأكثر إلى جهات أخرى من بينها الدول الساحلية ودول الميناء والأعضاء في المنظمات أو الترتيبات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك. فيتعيّن بالتالي على تلك الدول تطوير الموارد البشرية وأدوات الامتثال وآليات محدّثة لاتخاذ كلّ ما يلزم من إجراءات نتيجة لهذه الأوضاع ولا سيما من أجل مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والأنشطة ذات الصلة من جانب السفن التي ترفع علم "عدم الامتثال". وهذا التحوّل في العبء تترتّب عنه تداعيات هامة بالنسبة إلى البلدان النامية، بالإضافة إلى كلفته الباهظة.

وفي سنة 2007، خلال الدورة السابعة والعشرين للجنة مصايد الأسماك في منظمة "الفاو"، طرح عدد من الأعضاء مسألة دول العلم غير المسؤولة. واعتبر عدد كبير منهم أنه من الضروري وضع معايير لتقييم أداء دول العلم وأيضاً للنظر في الإجراءات التي من الممكن اتخاذها بحقّ السفن التي ترفع أعلام دول لا تستوفي هذا النوع من المعايير. واقتُرح عقد مشاورة للخبراء كخطوة أولى باتجاه إيجاد حلّ لهذه المسألة.

وقامت حكومتا كندا وآيسلندا كمرحلة أولى، في مارس/آذار 2008 وبدعم تقني من منظمة "الفاو"، بعقد حلقة عمل للخبراء عن مسؤوليات دولة العلم في كندا. وكان الغرض من حلقة العمل المساهمة في مداولات مشاورة الخبراء التي تعقدها المنظمة. وتناول البحث فيها عدداً من القضايا الرئيسية كمعايير تقييم أداء مسؤوليات دولة العلم والصكوك والآليات التي تكفل الالتزام بالمعايير وتطبيقها، وآليات الامتثال، والإجراءات التي من الممكن اتخاذها بحق السفن في حال عدم امتثالها، وفرص المساعدة المتاحة للبلدان النامية لكي تفي بالتزاماتها بموجب المعايير المذكورة.

واطّلعت لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثامنة والعشرين في عام 2009 على الأعمال التحضيرية في حلقة العمل وعاودت النظر مجدداً في مسألة أداء دولة العلم. واتفقت اللجنة على ضرورة عقد مشاورة للخبراء عن وضع معايير لأداء دولة العلم على أن تعقبها مشاورة تقنية.

وعُقدت مشاورة الخبراء بشأن أداء دولة العلم في روما في شهر يونيو/حزيران 2009 وحققت نجاحاً كبيراً. وقام الخبراء بدراسة معايير تقييم أداء دول العلم وأصدروا توصيات بصددها؛ والإجراءات التي من الممكن اتخاذها بحق السفن التي ترفع علم دول لا تستوفي المعايير المعتمدة؛ ودور الحوكمات والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك والمؤسسات الدولية والصكوك الدولية والمجتمع المدني في عملية تطبيق المعايير واتخاذ الإجراءات الخاصة بأداء دولة العلم ومساعدة البلدان النامية على استفياء تلك المعايير واتخاذ الإجراءات والاضطلاع بالأدوار الموكلة إلى كلّ منها على أكمل وجه.

وأوصت مشاورة الخبراء بوضع خطوط توجيهية دولية لمعايير تقييم أداء دول العلم والإجراءات التي من الممكن اتخاذها بحق السفن التي ترفع علم دول لا تستوفي هذا النوع من المعايير. وسيشكل التقييم مرحلة هامة من عملية وضع هذه الخطوط التوجيهية. ومع الإشارة إلى أنّ القانون الدولي يشكل الأساس لهذا النوع من عمليات التقييم، اتفقت مشاورة الخبراء على ضرورة وجود عمليتين: عملية تقييم ذاتي وعملية تقييم دولي أو متعدد الأطراف. وينبغي الاضطلاع بهذه العملية الأخيرة بروح من التعاون الدولي، وبما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982. واتفقت المشاورة كذلك على مشاريع معايير لأداء دولة العلم وعلى إجراءات التقييم والتدابير التي تعقبها والمساعدة للبلدان النامية للنهوض بأدائها كدول علم.

ورحّبت لجنة مصايد الأسماك، في دورتها التاسعة والعشرين التي عقدتها في شهر فبراير/شباط من هذا العام، بالترتيبات التي اتخذتها منظمة "الفاو" لعقد المشاورة التقنية. ولاقت هذه الآراء مؤخراً أصداء إيجابية أيضاً لدى عدد من الأعضاء في الدورة الواحدة والأربعين بعد المائة لمجلس المنظمة في أبريل/نيسان 2011.

وتماشياً مع العادة المرعيّة، أودّ إبلاغ الاجتماع بأنّ تقريراً إدارياً سيُعدّ في ختام المشاورة. وهو سيتضمّن الوقائع ومرفقاً بالخطوط التوجيهية أو بأي وثيقة أخرى يتمّ الاتفاق عليها. وسيتمّ إطلاع لجنة مصايد الأسماك في دورتها الثلاثين في يوليو/تموز 2012 على حصيلة المشاورة. وإني لعلى أتمّ الثقة بأنّ اللجنة سوف تُبدي اهتماماً بالغاً في مداولات الاجتماع وفي التقرير الذي سيصدر عنه.

وفي الختام، أتمنى أن تكون مداولاتكم مفيدة ومثمرة في الأيام الخمسة المقبلة. وسأكون وزملائي على أتمّ الاستعداد للمساعدة خلال هذه المشاورة متى دعت الحاجة.

وشكراً جزيلاً على حسن إصغائكم.